الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

نص التوصية الصادرة عن لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النيابية

إن لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النيابية في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٨ توصي الحكومة العمل بما يلي:

أ- على الصعيد الوطني:

- توحيد الجهة الرسمية اللبنانية المكلفة إدارة ملف النازحين وإعداد خطة وطنية من خلال لجنة وزارية دائمة برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة وتضم الوزارات المعنية.
- التأكيد على دعم المؤسسات الرسمية المعنية بملف النازحين في لبنان وكذلك القوى الأمنية والعسكرية.
- تنفيذ مقترحات اللجنة الوزارية المكلفة متابعة ملف إعادة النازحين ومقترحات وزارة الخارجية والمغتربين ومتابعة هذا الملف مع جامعة الدول العربية والجهات المعنية في المجتمع الدولي.
- ضبط المعابر الحدودية بين لبنان وسوريا ومكافحة عمليات التهريب بالاتجاهين بشكل حازم.
- إدارة الوجود السوري المؤقت في لبنان وتطبيق القوانين الضريبية والرسوم البلدية بشكل صارم .
- حماية اليد العاملة اللبنانية عبر التقيّد بمواد قانون العمل اللبناني وتفعيل الرقابة.

- تشدّد الحكومة بتطبيق القوانين النافذة والتي تنظم عملية دخول الاجانب الى لبنان والاقامة والعمل فيه والخروج منه، القانون الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٧/١٠ والمراسيم التطبيقية ذات الصلة، ولا سيّما المرسوم رقم ١٠١٨٨ تاريخ ١٩٦٢/٧/٢٨ .
- الطلب الى الجهات المختصة تحضير مشاريع قوانين للإعفاءات من الرسوم المطلوبة من السوريين الراغبين بالمغادرة نهائياً، ولا سيما لجهة إعفائهم من الغرامات المفروضة على الأجانب المخالفين لأحكام المواد ٣٢ و٣٣ و٣٦ و٣٧ من قانون تنظيم الدخول الى لبنان والإقامة فيه والخروج منه الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٧/١٠ والمعدل بالقانون ٢٠٠٠/١٧٣ وذلك في حالة المغادرة النهائية مع تحديد شروط واضحة تضمن تطبيق ذلك.
- تكليف وزارة الداخلية والبلديات بمتابعة تسجيل الولادات الجديدة تفاديًا لنشوء واقع قانوني من مكتومي القيد وإلزام المختارين والمستشفيات تسجيل هذه الولادات كل في نطاق منطقته.
- قيام أجهزة الدولة اللبنانية بالإجراءات المطلوبة لتصنيف النازحين وتنقيح القوائم لاستيفاء شروط النزوح وبالتالي إسقاط صفة النازح عن المترددين إلى سوريا.
- إيجاد آلية للتواصل مع الحكومة السورية والتعاون معها ومع المنظمات الدولية لتحقيق عودة النازحين.
- الاستفادة من التقارب العربي الحاصل وتكثيف التواصل مع سفراء الدول العربية والجامعة العربية للمساعدة في هذا الملف .
- تفعيل دور لبنان في اللجنة الخماسية التي انعقدت في عمان بصفته دولة طوق مضيفة للنازحين حتى تكون العودة مشروعًا مشتركًا منظمًا من دون أي مزايدات ومعوقات.

ب- على صعيد الجهات الدولية والدول المانحة:

- التأكيد على واجب الدولة اللبنانية في الدفاع عن المصلحة الوطنية العليا والحفاظ عليها مهما كانت الضغوط.
- انطلاقاً من السيادة اللبنانية وضرورة احترام قرارات الدولة اللبنانية، التأكيد على المسؤولية المشتركة بين الحكومتين اللبنانية والسورية والمجتمع الدولي فيما خص ملف النازحين السوريين.
- الطلب من الأمم المتحدة أن يكون لها دورًا في إعادة النازحين واعتماد سلة حوافز ومنها دفع المساعدات الإنسانية في سوريا، بالتنسيق بين الحكومتين اللبنانية والسورية.
- الاستفادة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنها قرارها حول خطة التعافي المبكر (Early Recovery & Resilience) الصادر في العام٢٠٢١، حيث يمكن أن يكون المدخل لتسريع العودة إلى الداخل السوري عن طريق الاستفادة من المساعدات لتأهيل البنى التحتية ذات الطابع الصحي والتربوي والإسكاني من دون تعرض الدول المانحة لعقوبات "قانون قيصر".
- توقيع مذكرة تفاهم بين لبنان والأمم المتحدة حول مشاركة البيانات المحدثة الخاصة بالنازحين (Data Sharing Agreement).
- تسليم "داتا" كاملة محدثة مع محرك بحث من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) للدولة اللبنانية، ومتابعة وتحديث قاعدة البيانات من قبل وزارة الداخلية بالتعاون مع الوزارات المختصة.
- الطلب والإصرار على المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التعاون الوثيق مع الدولة اللبنانية المضيفة للنازحين من أجل التنظيم والإغاثة أثناء نزوحهم المؤقت تمهيداً لعودتهم إلى سوريا.
- ضبط النزوح السوري والعمل على برمجة إعادة النازحين كي لا يتحول وجودهم الى إقامة دائمة، وفي حال تعثر عودتهم العمل مع الأمم المتحدة والدول الصديقة على إعادة توزيع النازحين في لبنان على دول أخرى.

- إعـادة تـدقيق شـاملة بملفـات النـازحين بالتعـاون بـين اجهـزة الدولـة اللبنانيـة والمفوضـية السـامية لشـؤون اللاجئـين تشـمل النـازحين المسـجلين او الـذين اخـذ علم بهم.
- تزويـد الدولـة اللبنانيـة بالشـروط التـي تعتبرهـا المفوضـية السـامية لشـؤون اللاجئين غير مجتمعة لعودة النازحين.
- التعـويض العـادل للدولـة اللبنانيـة بـدلاً مـن الأعبـاء الجسـيمة التـي ترتبـت بسـبب النـزوح. والطلـب مـن الهيئـات الأمميـة دفـع المسـتحقات المتوجبـة عليهـا مـن ايجـارات وعقـود اسـتثمار تخـص النـازحين فـي الدولـة اللبنانيـة المبرمـة حسـب الأصول الدولية ولم يتم تسديدها منذ سنوات.
- اقتصـار معونـات المنظمـات الدوليـة علـى الضـروري مـن حاجـات النـازح فـي لبنان وبالتنسيق مع الدولة اللبنانية.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

بيروت في ٢٠٢٣/٧/١٨

رئيس اللجنة

النائب

د. فادي علامة